

بسم الله الرحمن الرحيم

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية  
بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٢  
بتتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات  
 الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١**

**رئيس الجمهورية**

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير ٢٠١١ ،  
 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس ٢٠١١ ،  
 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١١ من أغسطس ٢٠١٢ ،  
 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ من نوفمبر ٢٠١٢ ،  
 وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ،  
 وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على  
المبيعات المشار إليه ،  
 وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية  
، ٢٠١١/٢٠١٠ ،  
 وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة  
العامة على المبيعات ،  
 وبعد موافقة مجلس الوزراء .

**قرر**  
**القانون الآتي نصه**  
**(المادة الأولى)**

يُستبدل بتعريف المستورد الوارد بالمادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات  
ال الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ التعريف الآتي :-  
"المستورد : كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج  
خاضعة للضريبة ، أيًا كان الغرض من الاستيراد"  
**(المادة الثانية)**

يُستبدل بنص المادة (٢٨) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون  
رقم ١١ لسنة ١٩٩١ النص الآتي :-  
يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص إعفاء بعض السلع من الضريبة في  
الحالات الآتية :-

- ١- الهبات والتبرعات والهدايا للجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية .
- ٢- ما يستورد للأغراض العلمية أو التعليمية أو الثقافية بواسطة المعاهد العلمية  
والتعليمية ومعاهد البحث العلمي .
- ٣- السلع الرأسمالية الواردة بغير الإنتاج وفقاً للقوائم التي يصدر بتحديدها قرار من  
وزيرى المالية والصناعة والتجارة الخارجية .

### (المادة الثالثة)

يضاف فقرة أخيرة لنص المادة (٣١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ على النحو الآتي :-  
وتجري مقاصدة بقوية القانون بين ما هو مستحق للمسجل لدى المصلحة طبقاً لأحكام هذه المادة من القانون وقيمة ما يكون مستحضاً عليه وواجب الأداء بموجب أي قانون ضريبي تطبقه المصلحة.

### (المادة الرابعة)

يضاف إلى قانون الضريبة العامة على المبيعات مادة جديدة برقم (٣٤ مكرر) الآتي نصها:  
يتبع في تحصيل الضرائب والبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .  
وتسرى أحكام الفقرة السابقة على الشركات والمنشآت أيا كان النظام القانوني المنشأة وفقاً له، ويلغى كل حكم يخالف ذلك.

### (المادة الخامسة)

يُستبدل بنص المادة (٤٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ النص الآتي:-  
مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر ، يعاقب على التهرب من الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مثل الضريبة ولا تجاوز مثل الضريبة أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين متضامنين بالضريبة والضريبة الإضافية .  
وفي حالة العود يجوز مضاعفة العقوبة .  
وتنظر قضايا التهرب عند إحالتها إلى المحاكم على وجه الاستعجال .

### (المادة السادسة)

يُحذف الجدول رقم (أ) المرافق للقانون ٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتُخضع السلع الواردة به للضريبة العامة على المبيعات لفترة ١٠٪ من القيمة، فيما عدا المسلسلات أرقام (٦) ، (٧) ، (١١) فتنقل إلى الجدول رقم (١) المرافق للقانون بالفنادق الواردة فردين كل منها.

### (المادة السابعة)

يُستبدل بنص المسلسل رقم (٣) من الجدول (أ) المرافق للقانون ٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ النص الآتي:

جميع المنتجات المصنعة من الدقيق والبطاطس والذرة والحلوى من عجين عدا الخبز بجميع أنواعه، مع خضوعها للسعر العام للضريبة ١٠٪.

### (المادة الثامنة)

ينقل المسلسلين رقمي (١١)، (١٢) من الجدول رقم (و) المرافق للقانون ٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ إلى الجدول رقم (١) بالفقرات الموضحة قرین كل منها.

### (المادة التاسعة)

تخضع قضبان وعدين من حديد للبناء لفئة الضريبة العامة على المبيعات بواقع ١٠٪، ويلغى كل حكم يخالف ذلك.

### (المادة العاشرة)

يُستبدل بنص المسلسلات أرقام (٤)، (٥/ب/٤)، (٦/ج)، (٧/د)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١) من الجدول رقم (أ) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ النص الآتي :

الصنف	%	الجعة (البيرة الكحولية)	القيمة	٢٠٠ % بعد ادنى عن جنية عن الهاكتولتر	وحدة التحصيل	فئة الضريبة	الضريبة على المنتج المحلي
٠٤							

\* وعلى أن تكون أسعار البيع في ٢٠١٢/١١/١ هي الحد الأدنى لوعاء احتساب ضريبة المبيعات المستحقة على تلك الأصناف.

الصنف	%	(ب/٣) السجائر	لكل ٢٠ سيجاره والعبوات الأخرى بذات النسبة ٢٥٠ قرشاً للعبوة	٥٥٪ من سعر البيع للمستهلك بالأصناف الى ٢٠٠ قرشاً للعبوة	وحدة التحصيل	فئة الضريبة	الضريبة على المنتج المحلي
تابع							

\* تَعد أسعار بيع المنتجات للمستهلك النهائي والمعلنة في ٢٠١٢/١١/١ أو القيم الواردة بقرار وزير المالية رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٢ هي الحد الأدنى لوعاء احتساب ضريبة المبيعات المستحقة على تلك الأصناف.

الضريبة على المبيعات		الضريبة على المستورد		الصنف	م
نسبة الضريبة	وحدة التحصيل	نسبة الضريبة	وحدة التحصيل		
%١٥٠	القيمة	%١٥٠	القيمة	(ب/٤) المعسل والنشوق والمدغة ودخان الشعير المخلوط وغير المخلوط.	٥

الضريبة على المبيعات		الضريبة على المستورد		الصنف	م
نسبة الضريبة	وحدة التحصيل	نسبة الضريبة	وحدة التحصيل		
نسبة جنية	ملليم	نسبة جنية	ملليم		
%١٥٠	القيمة	%١٥٠	القيمة	(ج) نبيذ عنب طازج وعصير بحد أدنى ١٥ جنية عن اللتر السائل  (د) مشروبات كحولية مخللة ، معطرة ، مشروبات كحولية أخرى ، محضرات كحولية ، مركبة ، مقتطعات طبيعية .....	٧

الضريبة على المبيعات		الضريبة على المستورد		الصنف	م
نسبة الضريبة	وحدة التحصيل	نسبة الضريبة	وحدة التحصيل		
%٥	القيمة	%٥	القيمة	زيوت نباتية (غير المدعومة ) للطعم ثابتة ، سائلة ، أو جامدة أو منقاة أو مكررة ...	١٠
%٥	القيمة	%٥	القيمة	زيوت وشحوم حيوانية أو نباتية مهدرجة جزئياً أو كلها أو مجمرة أو منقاة بطريقة أخرى وإن كانت مكررة ولكن غير محضرة أكثر من ذلك ...	١١

### ( المادة الحادية عشر )

تحذف المسلسلات أرقام (٦/ب) ، (٦/ز) ، (٦/ح) من الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتخضع الأصناف الواردة قرين كل منها للضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠ % من القيمة .

### (المادة الثانية عشر)

يضاف إلى الجدول رقم (١) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المسلسلات أرقام (١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩) الآتية بالفئات الموضحة فرئن كل منهم:-

الصنف	م	الضريبة على المتفق للطى			
		نسبة الضريبة	وحدة التحصيل	نسبة الضريبة	وحدة التحصيل
أسئلة	١٤	%٥	سعر البيع للمستهلك النهائى	%٥	سعر البيع للمستهلك النهائى
مطهرات ومبيدات الحشرات والفطريات والأعشاب الضارة ومضادات الإببات وسموم الفران، للأغراض الزراعية.	١٥	%٥	سعر البيع للمستهلك النهائى	%٥	سعر البيع للمستهلك النهائى
خردة وفضلات من حديد صب أو حديد أو صلب، بلوم وبليت.	١٦	%٥	القيمة	%٥	القيمة
أسمنت مائي بكافة أنواعه بما في ذلك الأسمنت المكثل غير المطحون (كلنكر) وإن كان ملواناً.	١٧	%١٠	سعر البيع للمستهلك النهائى	%١٠	سعر البيع للمستهلك النهائى
الجعة (البيرة) غير الكحولية	*١٨	%٢٥	سعر البيع للمستهلك النهائى	%٢٥	سعر البيع للمستهلك النهائى
مياه غازية وإن كانت محللاً أو معطرة . تسري ذات القيمة على المياه الغازية المنتجة بال محلات العامة بنظام الخلط (البوست مิกس) وتحصل الضريبة مسبقاً من الشركات للشريات المستخدم في هذا النظام على أساس ما ينتج من كعيات مياه غازية يتم تحديدها وفقاً للمعايير التي تضعها الجهات الفنية المختصة ويصدر وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص قوائم بتحديد أسعار المنتج من المياه الغازية تتخذ أساساً لربط الضريبة.	*١٩	%٢٥	سعر البيع للمستهلك النهائى	%٢٥	سعر البيع للمستهلك النهائى

\* تعدد أسعار بيع المنتجات للمستهلك النهائي والمعلنة في ٢٠١٢/١١/١ هي الحد الأدنى لوعاء احتساب ضريبة المبيعات المستحقة على تلك الأصناف، مع أحقيّة الشركات المنتجة للمياه الغازية في خصم الضريبة على مدخلاتها وتلقي أيّة اتفاقات حكمية مع مصلحة الضرائب.

النادرة الثالثة عشر

يستبدل بنص المسلسلات أرقام (١، ٢، ٤، ٧، ١١، ١٤) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ النص الآتي بالفقرات الموضحة قرین كل منها:-

نسبة الضريبة	وحدة التحصيل	نسبة الضريبة	نسبة الضريبة
% ١٠	قيمة الفاتورة	خدمات الفندق والمنتجعات السياحية ، والمطاعم السياحية وفروعها التي يتوافر فيها الاشتراطات السياحية فيما عدا الخدمات المجانية التي تقدمها هذه المنشآت للعاملين بها .	١
% ١٠	قيمة الفاتورة	خدمات النقل السياحي .	٢
% ١٠	قيمة التذكرة	النقل المكيف بين المحافظات (أتوبيس - سكة حديد) ....	٣
% ١٠	قيمة العقد	خدمات الوسطاء الفنيين لإقامة الحفلات العامة أو الخاصة ..... .	٤
١٨ % بالإضافة إلى تحصل صربيا مبيعات بواقع ١٥ جنباً عن كل شريحة مسحول جديدة	قيمة الفاتورة أو قيمة الخدمة	خدمات الاتصالات الأخرى : (أ) خدمات الاتصالات سواء الدولية أو المحلية عن طريق التليفون المحمول سواء بنظام الفاتورة أو الكارت المدفوع مقدماً أو غيرها من النظم المتبعة في التحصيل .	٩
% ١٠	قيمة الخدمة	الخدمات التي تؤدي للغير وهي (أعمال تاجير واستغلال الآلات والمعدات والأجهزة، وأعمال مقاولات التشييد والبناء وإنشاء وإدارة شبكات البنية الأساسية وشبكات المعلومات، وخدمات نقل البضائع والمواد ، وأعمال الشحن والتغليف والتحميل والتنزيف والتغليف الوزن ، وخدمات التغذية ، وخدمات الحفظ بالتجريد ، وخدمات الإصلاح والصيانة وضمان ما بعد البيع ، وخدمات التركيب ، وخدمات إنتاج وإعداد مواد الدعاية والإعلان ، وأعمال بث ونشر الإعلانات في أي من وسائل الإعلان ، وخدمات استغلال الأماكن المجهزة ، وجميع أعمال التصنيع بما في ذلك تشغيل المعادن وأعمال تغيير الحجم أو شكل أو طبيعة أو مكونات المواد ، وأعمال الإشراف والاستشارات والتصميمات المتعلقة بكافة الخدمات السابقة ذكرها).	١١
% ١٠	القيمة	خدمات النظافة والحراسة الخاصة .....	١٤

#### (المادة الرابعة عشر)

نشر هذا القرار يقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوّة القانون ، ويعمل

ـ به اعتبارـ من اليوم التالـى لتاريخ نشرهـ ( محمد مرسى )

الموافق ٦ ديسمبر سنة ٢٠١٢ م

صورة مرسلة إلى السيد /

رئیس

هيئة مستشاري مجلس الوزراء

المستشار / السيد محمد السيد الطحان